التسرب المدرسي: الأسباب الاقتصادية السياسية وتداعياتها والحلول الوطنية

م.م زمن محمد جبار
جامعة النهرين

المستخلص

لا يُمثل التسرب المدرسي مجرد مشكلة تعليمية فحسب، بل هو أزمة متعددة الأبعاد تُلقي بظلالها على مختلف جوانب الحياة في المجتمع؛ إذ يحرم الأطفال من فرص التعلم، ويؤدي إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة. وتأتي العوامل الاقتصادية في مقدمة الأسباب الرئيسية للتسرب، حيث يعكس الفقر والبطالة خللاً في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، مما يُجبر العائلات على اتخاذ قرارات صعبة فيما يتعلق بتعليم أبنائها. ولإيجاد حلول لهذه الظاهرة، يجب أن تكون السياسات الوطنية والتعليمية شاملة، بحيث توفر بيئة تعليمية مناسبة وتقوم بتقديم دعم مباشر للأسر الفقيرة. ويتطلب هذا الأمر تضافر الجهود والتعاون بين الحكومة والمؤسسات المجتمعية لضمان حصول جميع الأطفال على فرص تعليمية متساوية. إنَّ التعليم ليس مجرد حق أساسي فحسب، بل هو استثمار في مستقبل الأمة، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية :المدرسة، التسرب المدرسي، العراق.

School Dropout: Political-Economic Causes, Repercussions, and National Solutions

Assistant Lecturer Zaman Mohammed Jabbar
Al-Nahrain University

Abstract

School dropout is not just an educational issue, but a multi-dimensional crisis that affects various aspects of life in society , It deprives children of learning opportunities and leads to serious economic and social repercussions. Economic factors are among the main causes of dropout, as poverty and unemployment reflect dysfunction in economic and social systems, forcing families to make difficult decisions regarding their children's education , To address this phenomenon, national and educational policies must be comprehensive, providing a suitable learning environment and direct support for poor families. This requires collaboration between the government and community institutions to ensure that all children have equal educational opportunities. Education is not only a fundamental right but also an investment in the nation's future, contributing to sustainable development and reducing economic and social disparities.

Keywords: School, School Dropout, Iraq

المقدمة

يُعد التعليم حجر الأساس لبناء المجتمعات المزدهرة والمتطورة، فهو ليس مجرد حق أساسي لكل فرد، بل هو وسيلة رئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة ، ومع ذلك، يعاني العراق من ظاهرة متزايدة تتمثل في التسرب المدرسي، التي تُشكّل تهديدًا مباشرًا لمستقبل البلاد وأجيالها القادمة ، هذه الظاهرة ليست مجرد مشكلة تعليمية فحسب، بل هي انعكاس لأزمات اقتصادية واجتماعية عميقة تضرب بجذورها في الواقع العراقي ، فالتسرب المدرسي يحرم البلاد من طاقات شبابية كان يمكن أن تكون قوة دافعة نحو التغيير والتطوير، ويُنتج بدلاً من ذلك جيلاً يعاني من التهميش والحرمان ، وفي ظل التحديات الاقتصادية المستمرة التي يواجهها العراق، تزداد الحاجة إلى تحليل الأسباب الاقتصادية للتسرب المدرسي وفهم تداعياتها على المجتمع ككل، والعمل على وضع حلول وطنية مستدامة تُسهم في التصدي لهذه المشكلة ، إن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تضافر الجهود من مختلف القطاعات، من أجل إعادة بناء جسور الأمل وتحقيق مستقبل تعليمي أفضل للأجيال القادمة.

إشكالية الموضوع:

يواجه العراق تحديًا كبيرًا يتمثل في ظاهرة التسرب المدرسي التي تؤثر سلبًا على مستقبل الأجيال القادمة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، تنبع هذه المشكلة من مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة التي تجعل التعليم غير متاح أو غير جاذب للعديد من الأطفال والشباب، وتطرح هذه الإشكالية تساؤلات حول مدى قدرة السياسات الوطنية على الحد من التسرب المدرسي وتحقيق بيئة تعليمية شاملة ومستدامة ، وكيف يمكن معالجة الأسباب الاقتصادية للتسرب المدرسي؟ وما هي الحلول الوطنية الفعالة لضمان استمرار التعليم للجميع؟

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على أن الأسباب الاقتصادية تمثل العامل الرئيسي وراء ظاهرة التسرب المدرسي في العراق، وأن تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر، وتوفير دعم مالي وبرامج تعليمية مرنة، يمكن أن يسهم بشكل كبير في الحد من معدلات التسرب ، كما تفترض الدراسة أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تضافر الجهود الحكومية والمجتمعية وتطوير السياسات التعليمية بما يحقق بيئة تعليمية مستدامة وشاملة لجميع الفئات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تأثير ظاهرة التسرب المدرسي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق ، تسلط الدراسة الضوء على الأسباب الاقتصادية التي تدفع الأطفال إلى ترك التعليم، وهو ما يساهم في تعزيز الوعي حول هذه القضية الوطنية ، وتكمن أهمية الدراسة أيضًا في تقديم حلول عملية وقابلة للتنفيذ لمعالجة التسرب المدرسي، مما يساهم في تقليل الفجوة التعليمية بين مختلف الفئات المجتمعية. كما تساعد

هذه الدراسة صانعي القرار في وضع سياسات تعليمية أكثر شمولية تهدف إلى تحسين جودة التعليم وضمان استمراره للجميع. إضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى إبراز دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويقلل من معدلات الفقر والبطالة.

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم فهم شامل لظاهرة التسرب المدرسي في العراق ، اذ تم تحليل السياسات التعليمية الحالية وتقييم فعاليتها في مواجهة هذه الظاهرة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة من خلال تسليط الضوء على بعض المناطق التي تعاني من معدلات تسرب مرتفعة، بهدف فهم العوامل المؤثرة فيها بشكل أعمق.

المطلب الأول: أسباب التسرب المدرسي في العراق

تعد مشكلة التسرب المدرسي في العراق نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي تؤثر بشكل مباشر على استمرار الطلبة في التعليم ، يُعتبر فهم هذه العوامل خطوة ضرورية لوضع سياسات فعالة للحد من هذه الظاهرة.

اولا :العوامل الاقتصادية المؤثرة في التسرب المدرسي:

أ- الفقر والبطالة

يُعد الفقر من أبرز العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى التسرب المدرسي في العراق ، وتعاني نسبة كبيرة من الأسر العراقية من تدني مستوى الدخل، مما يجعل توفير الاحتياجات الأساسية للتعليم مثل الملابس المدرسية، الكتب، والمواصلات أمرًا صعبًا ، في هذه الحالات، تُجبر الأسر على اتخاذ قرارات صعبة تتعلق بتعليم أطفالها، اذ يُفضل العديد منهم إرسال الأطفال إلى العمل بدلاً من المدرسة للمساعدة في تأمين لقمة العيش ، والبطالة بدورها تزيد من تعقيد المشكلة ، اذ أن غياب فرص العمل المستدامة للأسر يؤدي إلى ضغوط مالية كبيرة تجعل التعليم ثانويًا مقارنة بمتطلبات الحياة اليومية ، ونتيجة لذلك، يُجبر الأطفال على ترك الدراسة والانخراط في سوق العمل، ما يؤثر سلبًا على مستقبلهم التعليمي.

ب-تكاليف التعليم

رغم أن التعليم الحكومي في العراق مجاني من الناحية النظرية، إلا أن هناك تكاليف غير مباشرة تتحملها الأسر مثل الزي المدرسي الذي يعتبر توفيره عبئًا ماليًا على الأسر ذات الدخل المحدود، والكتب والقرطاسية اذ تعاني العديد من الأسر من صعوبة شراء المستلزمات المدرسية ، **والمواصلات** خاصة في المناطق الريفية والنائية، اذ تُشكل تكاليف النقل إلى المدارس عبئًا كبيرًا ، فكل هذه التكاليف تدفع الأسر إلى اتخاذ قرار بعدم إرسال أبنائها إلى المدارس، أو سحبهم منها في مراحل مبكرة (العزام وهادي، 2023).

ثانيا: العوامل الاجتماعية المؤثرة في التسرب المدرسي:

أ- البيئة الأسرية

البيئة الأسرية لها دورًا حاسمًا في تحديد مدى استمرار الأطفال في التعليم ، فالأسر التي تعاني من التفكك الأسري، العنف المنزلي، أو غياب الاستقرار العاطفي تكون أكثر عرضة لتسرب أطفالها من المدارس ، كما أن عدم توفر الدعم الأسري اللازم يُضعف من قدرة الأطفال على مواجهة التحديات التعليمية.

ب-العادات والتقاليد

تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية في بعض المناطق العراقية على استمرارية الأطفال في التعليم، وخاصة الفتيات ، اذ تنظر بعض المجتمعات إلى تعليم الفتيات على أنه غير ضروري، ويتم تفضيل زواجهن في سن مبكرة ، كذلك، يُتوقع من الأطفال في بعض الأسر القيام بأدوار اجتماعية مثل العمل أو رعاية الأسرة بدلاً من الذهاب إلى المدرسة (خزعل، 2023).

ثالثا: العوامل التعليمية المؤثرة في التسرب المدرسي

أ- جودة التعليم

تعد جودة التعليم في العراق أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على ظاهرة التسرب المدرسي ، اذ تعاني العديد من المدارس من:

- **نقص الكوادر التعليمية المؤهلة** : يؤثر سلبًا على مستوى التعليم المقدم.
- **البنية التحتية المتدهورة** : اذ تفتقر بعض المدارس إلى المرافق الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب ودورات المياه النظيفة.
- **غياب الأنشطة التربوية المشجع**: يجعل البيئة التعليمية غير محفزة للطلبة.

ب- نقص الموارد التعليمية

تعاني المدارس من نقص حاد في الموارد التعليمية مثل (الكتب المدرسية ، الأدوات التعليمية ،التكنولوجيا الحديثة) ، وهذا النقص يُضعف من فعالية العملية التعليمية ويزيد من احتمالية تسرب الطلبة بسبب الإحباط وعدم التفاعل مع المناهج .

ج- العنف المدرسي : هو أي سلوك عدواني يمارسه الطالب أو المعلم داخل المدرسة أو في محيطها، ويؤدي إلى إيذاء نفسي أو جسدي أو اجتماعي للأشخاص الآخرين ، يمكن أن يكون العنف لفظياً، جسدياً، نفسياً أو اجتماعياً ، وتكون نتيجة هذا العنف التسرب من المدرسة بصورة مبكرة

د- التنمر المدرسي : هو شكل من أشكال العنف الذي يمارسه طالب أو مجموعة من الطلبة ضد طالب آخر بشكل متعمد ومتكرر ، يشمل التنمر إيذاءً نفسياً، لفظياً، جسدياً، أو اجتماعياً بهدف السيطرة أو الإخضاع، وغالباً ما يحدث في بيئة مدرسية أو في محيطها اما مخرجات هذا التنمر تكون ترك المدرسة (الجميلي والمسلماوي، 2023)..

فيمكن القول أن مشكلة التسرب المدرسي في العراق نتيجة لتداخل عوامل اقتصادية، اجتماعية، وتعليمية ، الفقر والبطالة يشكلان السبب الرئيسي، بينما تؤدي البيئة الأسرية والعادات والتقاليد إلى تعزيز المشكلة ، بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف جودة التعليم ونقص الموارد التعليمية يزيدان من احتمالية ترك الطلبة للمدارس ، فإن معالجة هذه الأسباب تتطلب نهجًا شاملًا يأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد المؤثرة في ظاهرة التسرب المدرسي لضمان توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الأطفال في العراق.

المطلب الثاني: تداعيات التسرب المدرسي

يؤدي التسرب المدرسي إلى تداعيات خطيرة على المجتمع ككل، اذ لا يقتصر أثره على الأفراد الذين يتركون مقاعد الدراسة، بل يمتد ليشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

اولا: التداعيات الاقتصادية للتسرب المدرسي

1-تراجع الإنتاجية الاقتصادية

يؤدي التسرب المدرسي إلى فقدان القوى العاملة المؤهلة التي تحتاجها الأسواق المحلية والدولية ، فالأفراد الذين لا يكملون تعليمهم يصبحون أقل قدرة على الحصول على وظائف جيدة، ما يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم وإضعاف الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي انخفاض التعليم إلى تقليل فرص الابتكار والإبداع، وهو ما يؤثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي.

2- زيادة معدلات البطالة والفقر

الأفراد الذين يتركون المدارس في سن مبكرة يواجهون صعوبة في الحصول على وظائف ذات دخل جيد، ما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بينهم ، ونتيجة لذلك، يصبحون أكثر عرضة للفقر، وهو ما يخلق حلقة مفرغة من الفقر والتسرب ، فعندما تعاني الأسر من الفقر، تصبح أقل قدرة على دعم تعليم أطفالها، مما يؤدي إلى استمرار ظاهرة التسرب (سريح، 2021)

ثانياً: التداعيات الاجتماعية للتسرب المدرسي

ظاهرة التسرب لا تؤثر على التلميذ فقط، بل تمتد تأثيراتها لتشمل المجتمع بشكل عام ، فعلى مستوى التلميذ، يزداد عدد الأميين خاصة إذا حدث التسرب قبل إتقان المهارات الأساسية مثل القراءة والكتابة والحساب، أو إذا لم يتمكن المتسرب من الاعتماد على التعلم الذاتي المستمر أو الانخراط في مراكز محو الأمية ، ومن ناحية أخرى، يؤدي ازدياد عدد المتسربين إلى تحميل الدولة أعباء مالية وإدارية إضافية ، كما أن التسرب يمنح التلميذ وقت فراغ طويل قد لا يعرف كيف يستغله بشكل إيجابي، خصوصاً إذا لم يكن قد تأهل لمهنة ما ، كذلك يؤدي تسرب التلميذ قبل بلوغه سن الرشد البدني، وفي غياب الخبرات الكافية، إلى تقليل كفاءته في العمل وبالتالي تراجع إنتاجيته، مما يمثل إهدارًا للطاقات البشرية في المجتمع (بن عزه وآخرون، 2019) .

أ- زيادة معدلات الجريمة

تشير الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين التسرب المدرسي وزيادة معدلات الجريمة ، فالأفراد الذين لا يكملون تعليمهم يكونون أكثر عرضة للانخراط في الأنشطة الإجرامية بسبب قلة الفرص المتاحة لهم في سوق العمل، وكذلك بسبب تأثيرات البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها.

ب- تفكك الروابط الأسرية

يؤدي التسرب المدرسي إلى تفاقم المشكلات الأسرية والاجتماعية ، فالأسر التي يعاني أبناؤها من التسرب المدرسي تكون أكثر عرضة للتفكك الأسري نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن الأفراد الذين يتركون المدرسة في سن مبكرة يعانون من ضعف الروابط الاجتماعية، ما يؤدي إلى تهميشهم في المجتمع (سلمان، 2020) .

ج-ضعف الوعي والثقافة المجتمعية

يؤدي التسرب المدرسي إلى ضعف الوعي والثقافة في المجتمع ، فالأفراد الذين لا يكملون تعليمهم يكونون أقل قدرة على فهم حقوقهم وواجباتهم، وأقل قدرة على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية ، وهذا يؤثر سلبًا على تطور المجتمع ويعيق تحقيق التنمية المستدامة.

4-التداعيات الثقافية للتسرب المدرسي

أ-انخفاض مستوى التعليم في المجتمع

يؤدي التسرب المدرسي إلى انخفاض المستوى العام للتعليم في المجتمع، ما يعيق تحقيق التقدم الثقافي والفكري ، فالمجتمعات التي تعاني من ارتفاع معدلات التسرب المدرسي تكون أقل قدرة على إنتاج المعرفة ونشر الثقافة.

ب- التأثير على القيم والمبادئ الاجتماعية

يؤثر التسرب المدرسي على القيم والمبادئ الاجتماعية ، فالأفراد الذين يتركون المدرسة في سن مبكرة يكونون أكثر عرضة لتبني قيم ومبادئ سلبية، مثل العنف والجريمة ، وهذا يؤدي إلى تدهور النسيج الاجتماعي للمجتمع ويعيق تحقيق التقدم الاجتماعي ،مثلاً ينحرف التلميذ وينظم الى جماعات منحرفة سلوكياً وفكرياً لملىء الفراغ لديه (مضحي وكاظم، 2024) .

الأسباب السياسية للتسرب المدرسي

تلعب العوامل السياسية دورًا حاسمًا في تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي، حيث تؤثر السياسات الحكومية، والاستقرار الأمني، والقرارات الاقتصادية على قدرة الأطفال على استكمال تعليمهم. ومن أبرز الأسباب السياسية التي تؤدي إلى التسرب المدرسي ما يلي:

1. **عدم الاستقرار الأمني والنزاعات المسلحة:** تؤدي الحروب والصراعات الداخلية إلى تدمير المدارس، وتعريض حياة الطلاب والمعلمين للخطر، مما يجبر العديد من الأسر على إبقاء أطفالهم في المنازل أو النزوح إلى مناطق تفتقر إلى الخدمات التعليمية ، كما أن وجود الجماعات المسلحة قد يؤدي إلى تجنيد الأطفال أو استغلالهم في النزاعات، ما يحرمهم من حقهم في التعليم.

2. **السياسات التعليمية غير الفعالة:** يؤدي غياب استراتيجيات تعليمية واضحة إلى انخفاض جودة التعليم وعدم قدرة المدارس على تلبية احتياجات الطلاب، مما يزيد من معدلات التسرب. كما أن نقص الدعم الحكومي للمدارس، سواء من حيث التمويل أو تطوير المناهج، يؤدي إلى بيئة تعليمية طاردة للطلاب، خاصة في المناطق النائية أو الفقيرة.

3. **الفساد وسوء إدارة الموارد التعليمية:** يساهم الفساد الإداري في ضعف البنية التحتية التعليمية، حيث يتم تحويل الموارد المخصصة للتعليم إلى مجالات أخرى، مما يؤدي إلى نقص المعلمين، وتدهور المباني المدرسية، وانخفاض مستوى الخدمات التعليمية، وهو ما يدفع العديد من الطلاب إلى ترك الدراسة.

4. **السياسات الاقتصادية المرتبطة بالحكومة:** تؤثر السياسات الاقتصادية للحكومات على قدرة الأسر على تحمل تكاليف التعليم، حيث يؤدي ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى إجبار الأطفال على ترك الدراسة والانخراط في سوق العمل لمساعدة أسرهم. وتزداد هذه المشكلة في الدول التي تفتقر إلى برامج دعم اجتماعي فعالة لحماية الفئات الأكثر ضعفًا.

5. **الهجرة والنزوح القسري بسبب القرارات السياسية**:تؤدي السياسات الحكومية غير المستقرة إلى تفاقم ظاهرة النزوح الداخلي والخارجي، مما يحرم آلاف الأطفال من فرص التعليم. في كثير من الحالات، لا توفر الحكومات سياسات واضحة لاستيعاب الأطفال النازحين في المدارس، ما يجعلهم أكثر عرضة للتسرب المدرسي (فهمي، 2024) .

إن معالجة هذه العوامل تتطلب إصلاحات سياسية حقيقية تعزز الاستقرار، وتدعم قطاع التعليم، وتوفر بيئة آمنة ومناسبة لاستمرار الطلاب في مسيرتهم التعليمية دون عوائق سياسية تؤثر على مستقبلهم.

وبمكن القول يؤدي التسرب المدرسي إلى تداعيات خطيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، فالأثر الاقتصادي يشمل تراجع الإنتاجية وزيادة معدلات البطالة والفقر، بينما يشمل الأثر الاجتماعي زيادة معدلات الجريمة وتفكك الروابط الأسرية والاجتماعية ، أما الأثر الثقافي فيتمثل في انخفاض مستوى التعليم في المجتمع وتأثيره على القيم والمبادئ الاجتماعية ، وإن مواجهة هذه التداعيات تتطلب وضع سياسات شاملة تهدف إلى الحد من ظاهرة التسرب المدرسي وتعزيز فرص التعليم للجميع.

المطلب الثالث: الحلول الوطنية لمعالجة التسرب المدرسي في العراق

تتطلب معالجة ظاهرة التسرب المدرسي في العراق وضع حلول وطنية شاملة تتضمن سياسات تعليمية واقتصادية واجتماعية قادرة على تقليل معدلات التسرب وضمان استمرارية التعليم للجميع ، يشمل ذلك تقديم الدعم للأسر الفقيرة، تحسين البنية التحتية التعليمية، وتطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة.

اولا: تحسين السياسات التعليمية

أ- تحديث المناهج الدراسية

صعوبة تلك المناهج الدراسية وكثافة وتشابك المعلومات فيها ، وعدم ارتباطه بحاجات المجتمع وتعتبر المناهج الدراسية في العراق بحاجة إلى تحديث مستمر لتواكب التطورات العالمية وتلبي احتياجات سوق العمل ، يجب أن تتسم المناهج بالمرونة والتنوع، مع التركيز على المهارات الحياتية والعملية التي تساعد الطلبة على مواجهة تحديات الحياة .

ب- توفير التعليم المجاني والإلزامي

يجب أن تلتزم الحكومة بتطبيق سياسة التعليم المجاني والإلزامي لجميع المراحل الدراسية، مع توفير المستلزمات التعليمية اللازمة مثل الكتب والقرطاسية بشكل مجاني. كما ينبغي تحسين جودة التعليم في المدارس الحكومية لتقليل الفجوة بين التعليم الحكومي والخاص.

ج- تدريب الكوادر التعليمية

تُعد الكوادر التعليمية الركيزة الأساسية في العملية التعليمية، لذا يجب توفير برامج تدريبية مستمرة للمعلمين لرفع كفاءتهم ومواكبة أحدث أساليب التدريس. كما يجب تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للمعلمين لضمان استقرارهم الوظيفي (عبد الحميد، 2021) .

ثانيا: تقديم الدعم المالي والاجتماعي للأسر

أ- برامج الدعم المالي

تعتبر برامج الدعم المالي للأسر الفقيرة من أهم الحلول للحد من ظاهرة التسرب المدرسي ، يمكن للحكومة إطلاق برامج مساعدات مالية شهرية مشروطة ببقاء الأطفال في المدارس، لضمان استمرار تعليمهم.

ب- توفير الوجبات المدرسية

تُعد مبادرة توفير الوجبات المدرسية وسيلة فعالة لتشجيع الطلبة على الحضور إلى المدرسة ، يمكن أن تساهم هذه المبادرة في تحسين التغذية الصحية للطلبة وزيادة معدلات الحضور، خاصة في المناطق الفقيرة.

ج- دعم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة

يجب توفير الدعم اللازم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إنشاء مراكز متخصصة وتوفير كوادر تعليمية مؤهلة، لضمان حصولهم على فرص تعليمية متكافئة مع أقرانهم.

ثالثا: تحسين البنية التحتية للمدارس

أ- بناء وتجهيز المدارس في المناطق النائية

تعاني العديد من المناطق في العراق من نقص في عدد المدارس، خاصة في المناطق النائية ، يجب أن تتبنى الحكومة خطة لبناء مدارس جديدة في تلك المناطق، مع توفير التجهيزات اللازمة لضمان بيئة تعليمية ملائمة.

ب-توفير وسائل النقل المدرسي

يُعد توفير وسائل النقل المدرسي أمرًا ضروريًا لتقليل معدلات التسرب، خاصة في المناطق الريفية. يمكن للحكومة إطلاق برامج نقل مدرسي مجاني أو بأسعار رمزية لتسهيل وصول الطلبة إلى المدارس.

ج- تحسين المرافق الصحية في المدارس

يجب تحسين المرافق الصحية في المدارس من خلال توفير مياه نظيفة ودورات مياه صحية، لضمان بيئة صحية وآمنة للطلبة (جواد وآخرون، 2022) .

رابعاً: تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التعليم

أ- حملات توعوية

يجب على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تنظيم حملات توعوية مستمرة حول أهمية التعليم ودوره في بناء مستقبل أفضل، يمكن أن تشمل هذه الحملات وسائل الإعلام، المساجد، والندوات المجتمعية.

ب–إشراك الأسر في العملية التعليمية

يمكن أن يؤدي إشراك الأسر في العملية التعليمية إلى تحسين معدلات الحضور وتقليل التسرب ، يجب تنظيم لقاءات دورية بين المدرسة وأولياء الأمور لمناقشة تقدم الطلبة ومعالجة المشاكل التي قد تواجههم.

ج–تعزيز دور المجتمع المحلي

يجب تعزيز دور المجتمع المحلي في دعم العملية التعليمية من خلال إنشاء شراكات بين المدارس والمؤسسات المحلية لتوفير الدعم المادي والمعنوي للطلبة (الخفاجي، 2021) .

خامسا: تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

أ– دعم القطاع الخاص للتعليم

يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا مهمًا في تحسين جودة التعليم من خلال تمويل برامج تعليمية، بناء مدارس جديدة، وتوفير منح دراسية للطلبة.

ب– شراكات مع المنظمات الدولية

يجب على الحكومة تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية لتوفير الدعم المالي والفني لقطاع التعليم ، يمكن أن تساهم هذه الشراكات في تحسين البنية التحتية وتطوير المناهج وتدريب الكوادر التعليمية.

ويمكن القول تتطلب معالجة ظاهرة التسرب المدرسي في العراق حلولًا شاملة ومتعددة الأبعاد تشمل تحسين السياسات التعليمية، تقديم الدعم المالي والاجتماعي للأسر، تحسين البنية التحتية للمدارس، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التعليم ، كما أن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يساهم في تحقيق بيئة تعليمية مستدامة وشاملة، مما يضمن مستقبلًا أفضل للأجيال القادمة.

التوصيات

1–إطلاق برامج دعم مالي مباشر للأسر الفقيرة: يجب على الحكومة توفير مساعدات مالية شهرية مشروطة ببقاء الأطفال في المدارس وتقديم منح دراسية للطلبة من الأسر ذات الدخل المحدود لتغطية تكاليف المستلزمات التعليمية والمواصلات.

2–تحسين جودة التعليم وتطوير المناهج الدراسية: تحديث المناهج الدراسية لتكون أكثر تفاعلًا مع احتياجات الطلبة ومتطلبات سوق العمل وتوفير برامج تدريب مستمرة للكوادر التعليمية لرفع كفاءتهم وتحسين أساليب التدريس.

3–تحسين البنية التحتية للمدارس: بناء مدارس جديدة في المناطق النائية وتوفير وسائل نقل مدرسي مجانية أو بأسعار رمزية ، وتحسين المرافق الصحية في المدارس وضمان توفير مياه نظيفة ومرافق صحية مناسبة.

4–تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التعليم: تنظيم حملات توعوية عبر وسائل الإعلام والمساجد لتعزيز ثقافة التعليم ، وإشراك المجتمع المحلي في دعم العملية التعليمية من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي للمدارس.

5–توفير برامج تعليمية مرنة: إطلاق برامج تعليمية غير تقليدية مثل التعليم عن بُعد والتعليم المسائي لتلبية احتياجات الأطفال العاملين وتوفير برامج محو الأمية وتعليم الكبار للطلبة الذين تركوا الدراسة في مراحل مبكرة.

6–تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية: تشجيع القطاع الخاص على دعم التعليم من خلال تمويل برامج تعليمية وتوفير منح دراسية ، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتوفير الدعم المالي والفني لتحسين جودة التعليم ، **معالجة العوامل الاجتماعية المؤثرة في التسرب:** توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للأطفال الذين يعانون من مشاكل أسرية ، والعمل على تغيير العادات والتقاليد التي تعيق استمرار تعليم الفتيات.

المقترحات:

1. تحليل الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى ظاهرة التسرب المدرسي في العراق.
2. تسليط الضوء على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التسرب المدرسي.
3. تقييم السياسات الحالية لمعالجة التسرب المدرسي وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.
4. تقديم مقترحات وحلول وطنية للحد من ظاهرة التسرب المدرسي.
5. تعزيز الوعي بأهمية التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.

المصادر

العزام، حسام مسلم كاظم، وهادي، علي كاظم. (2023). المدرسة العراقية إنموذج لمعالجة ظاهرة التسرب المدرسي في العراق. مجلة كلية المأمون، 1(عدد خاص)، 201-202.

خزعل، ميادة عبد الله. (2023). دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي في المرحلة الابتدائية. مجلة كلية التربية الأساسية، 29(122)، 335-336.

الجميلي، رياض كاظم، والمسلماوي، إيمان عبد الرحيم. (2023). دراسة أسباب التسرب المدرسي لطلبة مراحل التعليم الثانوي في قضاء الهندية. مجلة السبط، 9(1)، 278-292.

سريح، محسن منصور. (2021). تحليل جغرافي لظاهرة التسرب الدراسي في قضاء الكوت: دراسة في جغرافية السكان. 1(42)، 2016.

بن عزه، السعيد، ومعيفي، بوبكر، ولوحيدي، فوزي. (2019). انعكاسات التسرب المدرسي على المجتمع وكيفية معالجته. مجلة الشامل للعلوم الاجتماعية والتربوية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 24.

سلمان، وسام حاتم. (2020). دور التنمية المستدامة في مواجهة تحديات ظاهرة تسرب التلاميذ في المدارس الابتدائية: نظرة اقتصادية. مجلة دراسات تربوية، 13(52)، 381.

مضحي، زهراء مظهر، وكاظم، ريام عبد الستار. (2024). دور الإدارة المدرسية في مواجهة ظاهرة التسرب المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في مدارس ناحية الكفل. إكليل للدراسات الإنسانية، 5(3)، 953.

فهمي، فيولا. (2024، 19 أكتوبر). بسبب عوامل سياسية واقتصادية.. تفاقم ظاهرة تسرب ملايين الطلاب من التعليم يحاصر العراق.

عبد الحميد، مها عصام. (2021). سياسات التعليم ومشكلة التسرب في العراق. إكليل للدراسات الإنسانية، 2(2)، 443-444.

جواد، ابتسام جعفر، وأمين، إسراء فاضل، وعباس، نسرين حمزة. (2022). التسرب المدرسي جائحة تعليمية: مفهومه، أسبابه، طرق علاجه. 33(3)، 275-276.

الخفاجي، ابتسام جعفر جواد. (2021). التسرب المدرسي. مجلة ذي قار للعلوم الإنسانية، 11(4)، 219.